

1997

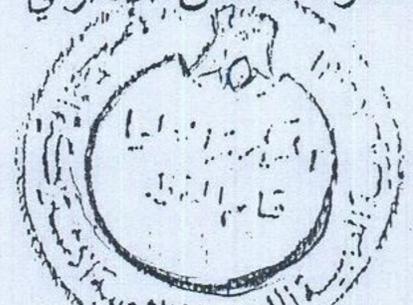
لجنة لجان
الادارة والتفتيش

الجمهورية العربية الليبية الشعبية
الإستراكية العظمى
المحكمة العليا

- دائرة النقض الإداري -

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب



بالجلسة المتعددة علنا صباح يوم الأحد 16 صفر الموافق : 22-6-1426 ميلادية -
1997 إفرنجي ، بمقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .

برئاسة المستشارين الأستاذ : د/ خليفة سعيد القاضي .
" رئيس الدائرة "

- وعضوية المستشارين الأستاذ : محمد إبراهيم الورفلي .
والأستاذ : سعيد علي يوسف .
ويحضور رئيس النيابة الأستاذ : علي محمد البوسيفي .
ومسجل المحكمة الأخ : الصادق ميلاد الخويلدي .

أصدرت المحكمة الإدارية رقم 42-19 ق
في قضية الطعن الإداري رقم 97/10/15
بتاريخ 15/10/97
بمقر إدارة القضاء
بمدينة طرابلس

أصدرت المحكمة الإدارية

في قضية الطعن الإداري رقم 42-19 ق

المقدم من :

أمين صندوق الضمان الإجتماعي

" تنوب عنه إدارة القضايا "

ضمه :

- ورثة المرجوم جمعة منصور عبدالله .
- (1) خديجة سالم الطشاني .
- (2) حنان جمعة منصور .
- (3) أحمد جمعة منصور .
- (4) وليد جمعة منصور .
- (5) وفاء جمعة منصور .
- (6) محمد جمعة منصور .

عن الحكم الصادر من محكمة إستئناف بنغازي (دائرة القضاء الإداري) ، بتاريخ
الموافق 22-11-1994 في الدعوى الإدارية رقم : 32-23 ق .

الإجراءات
صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 32-11-1994 ف بتاريخ 19-1-1995
بعد الإطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة ورأي نيابة النقض
والمداولة قانونا .

الوقائع

وحيث تخلص الوقائع في أن المطعون ضدهم أقاموا المنازعة رقم 93/66 ف
أمام لجنة امنازعات الضمانية بفرع صندوق الضمان الإجتماعي / بنغازي وملخصها
أن مورثهم المرحوم جمعة منصور عبدالله قد توفي بتاريخ 16-4-1983 ف وقد تم
ربط معاشهم كمستحقين ابتداء من تاريخ 1-5-1983 ف وقد احتسب هذا المعاش على
أساس المرتب الأساسي مضافا إليه العمل الإضافي ، غير أن لجنة المسح الشامل
للمعاشات الضمانية التي أنشئت بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 1/1079 ف
الصادرة بتاريخ 30-12-1991 ف . بشأن إصدار لائحة التسجيل والإشتراكات
والتفتيش تنفيذًا لقانون الضمان الإجتماعي استبعدت العمل الإضافي من احتساب
معاشهم وقامت بخصم مبلغ 1320/400 دل كفارق معاش منذ دفعه لهم وحتى صدور
قرار اللجنة الذي رفعت بشأنه المنازعة ، وطلبوا إعفاءهم من دفع المبلغ المخصص
وإحتساب ساعات العمل الإضافي ضمن معاش مورثهم .

نظرت لجنة المنازعات الضمانية المنازعة وأصدرت بتاريخ 18-9-1993 ف
قرارها بأحقية المعترضين في احتساب العمل الإضافي ضمن معاش مورثهم
حتى تاريخ 15-4-1983 .

طعن ممثل صندوق الضمان الإجتماعي في هذا القرار أمام دائرة القضاء
الإداري بمحكمة إستئناف بنغازي طالبا إلغائه .

والمحكمة بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها برفض الطعن .

*** وهذا هو الحكم المطعون فيه بالنقض ***

الإجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 22-11-1994 ف وبتاريخ 19-1-1995 ف
قررت إدارة القضايا فرع بنغازي الطعن على الحكم بطريق النقض وأودعت حافظة

مستندات تضمنت على صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ومذكرة شارحة لأسباب طعنها .

وبتاريخ 25-1-1995 ف تم إعلان الطعن للمطعون ضدهم وأودع أصل الإعلان قلم تسجيل المحكمة العليا في 29-1-1995 ف .

وبتاريخ 26-2-1995 ف أودع محامي المطعون ضدهم مذكرة رادة مع حافظة بمستنداته .

قدمت نيابة النقض مذكرة برأيها القانوني إنتهت فيها إلى الرأي برفض الطعن . وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت برأيها وحجزت الدعوى للحكم لجلسة اليوم .

الأسباب

ومن حيث أن الطعن قد إستوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .

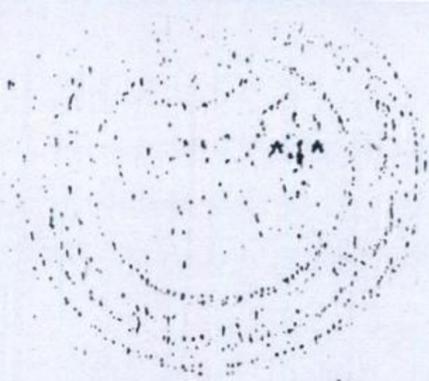
وحيث تنعى الجهة الإدارية الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون الخطأ في تطبيقه وتأويله بمقولة أنه بنى على القول بأن العمل الإضافي الذي تقاضيه مورث المطعون ضدهم قد تم إحتسابه في تسوية المعاش الضماني المستحق له وبذلك يكون قد تحصن بفوات المدة واكتسب قوة الأمر المقضى به وصار حقا مكتسبا لا يجوز المساس به . وهذا الرأي مخالف للقانون وقد إستقر القضاء على أن أعمال التسوية لا تحصن بميعاد طالما أن الحق نفسه لم يسقط بالتقادم .

وحيث أن هذا النعى في محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القرار الإداري يتحصن من الإلغاء بعد ستين يوما من تاريخ نشرة أو إعلانه أو علم نوى الشأن به علما يقينيا . ولما كان هذا الأثر من خصائص دعوى الإلغاء دون غيرها من الدعاوى .

ومتى كان الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية الطاعنة قد رفعت طعنها رقم 23-32 ق أمام دائرة القضاء الإداري بمحكمة إستئناف بنغازي مخاصمة القرار الصادر عن لجنة المنازعات الضمانية بإحتساب العمل الإضافي في تسوية المعاش الضماني المستحق للمطعون ضدهم .

وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد القول ((بأنه لاوجه للإحتجاج بأحكام قانون الضمان الإجتماعي ولائحة الإشتراك والتسجيل والتفويض بعد أن تم إحتساب المدة المطالب بها ضمن المعاش التقاعدي وتحصين القرار بفوات مدة الطعن واكتسب قوة الأمر المقضى وصار حقا مكتسبا لصاحب الشأن وهي مبادئ إنسانية تفوق قوة أحكام

المعهد للدراسات والبحوث



القوانين والقرارات الإدارية وغيرها من التشريعات الوضعية وكان على جهة الإدارة النيل من ربط العمل الإضافي في المعاش التقاعدي في الميعاد القانوني ((.

ومتى كان ذلك فإن المحكمة المطعون في قضائها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون عندما عملت خصائص دعوى الإلغاء على منازعة حقوقية تتعلق بإعادة تسوية المعاش الضماني المستحق للمطعون ضدهم وحجبت نفسها عن التصدي لموضوع النزاع .

ومتى كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى لمحكمة إستئناف بنغازي - الدائرة الإدارية - لنظرها مجدداً من هيئة أخرى .

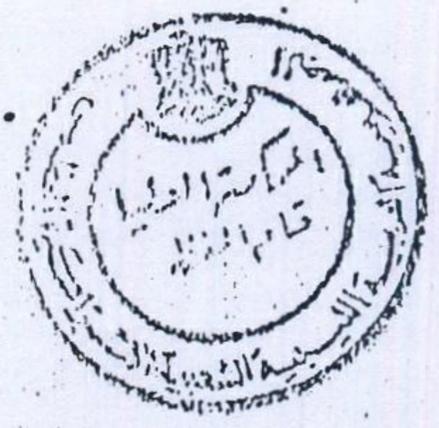
رئيس الدائرة المستشار المستشار . المستشار

د/ خليفة سعيد القاضي محمد إبراهيم الورفلي سعيد علي يوسف

مسجل المحكمة

الصادق ميلاد الخويلدي

ملاحظة :- نطق بهذا الحكم الهيئة المشكلة من المستشارين الأساتذة :-
د/ خليفة سعيد القاضي / سعيد علي يوسف / المقطوف إشكال



ط/ * سالمة ،،،